



فيتنام - رؤية اقتصادية ٢٠١٥



ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة

- **فيتنام دولة متميزة في ادائها الاقتصادي من بين الاقتصادات الناشئة** من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم الصادرات
 - **ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.5%** على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2015 بفضل الزيادة في الطلب المحلي والنمو الكبير في الصادرات، وتعزز ذلك بتوقيع اتفاقيات الشركة عبر المحيط الهادي وغيرها من الاتفاقيات
 - **تراجع معدل التضخم إلى 0.3%** على أساس سنوي في نوفمبر 2015، متماشياً مع الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع الغذائية والنفط
 - **بلغ العجز في الموازنة متوسط 6.8%** من الناتج المحلي الإجمالي في 2012-2014، ما رفع الدين العام هذه السنة إلى ما يزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي
 - **تقلص الفائض في الحساب الجاري** في 2015، بالرغم من النمو الكبير في الصادرات بسبب نمو أسرع في الواردات نتيجة شراء الآليات والمعدات في قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر
 - **في القطاع المصرفي، قاد تعافي سوق العقار وتحسن السيولة إلى ارتفاع نمو الائتمان إلى 19.2%** على أساس سنوي في سبتمبر 2015
- توقعات الاقتصاد الكلي (2015 – 2017)

- **توقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 6.4% في 2015 إلى 7.0% في عام 2016، ثم 7.5% في عام 2017** مع مزيد من تحسن الأوضاع المحلية وبدء تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة
- **من المتوقع أن يرتفع التضخم (1.5%) في عام 2016 و3.3% في عام 2017** متماشياً مع أسعار السلع العالمية وارتفاع الطلب
- **من المتوقع أن يؤدي عجز الموازنة إلى دفع الدين العام لأعلى من الحد القانوني البالغ 65%** من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 مع سعي الحكومة لتفادي إحداث استقطاعات حادة في الإنفاق
- **من شأن ارتفاع حجم الواردات أن يؤدي إلى حدوث عجز طفيف في الحساب الجاري في 2015**، ولكن من المرجح أن يقود ارتفاع النمو في الصادرات إلى فوائض تبلغ نسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 ونسبة 6.4% في عام 2017
- **يُتوقع أن يستمر القطاع المصرفي في الانتعاش** مع تجاوز النمو في الائتمان لنمو الودائع

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	أفاق الاقتصاد الكلي
7	القطاع المصرفي
9	المؤشرات الرئيسية
10	مطبوعات مجموعة QNB
11	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

زياد داود

رئيس قسم الاقتصاد بالإبابة

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com

روري فايف *

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

إحسان حُمان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com

حمدة آل ثاني

اقتصادية

+974 4453 4642

hamda.althani@qnb.com

ريم مسراوة

محللة اقتصادية

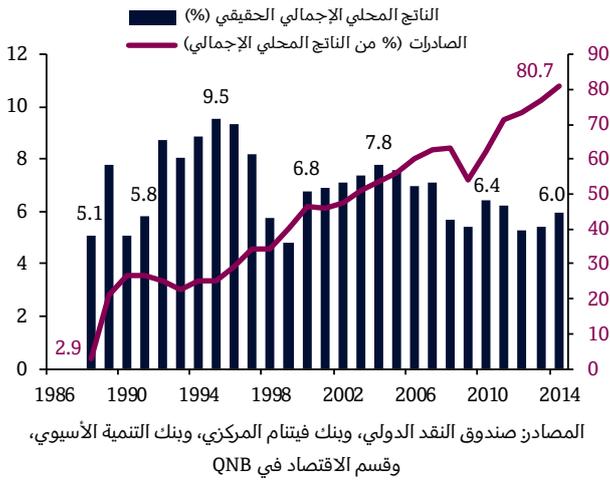
+974 4453 4642

rim.mesraoua@qnb.com

الإغلاق التحريري: 15 ديسمبر 2015

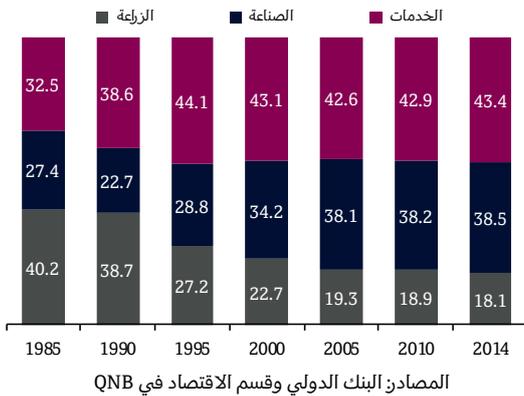
* كاتب التقرير

الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



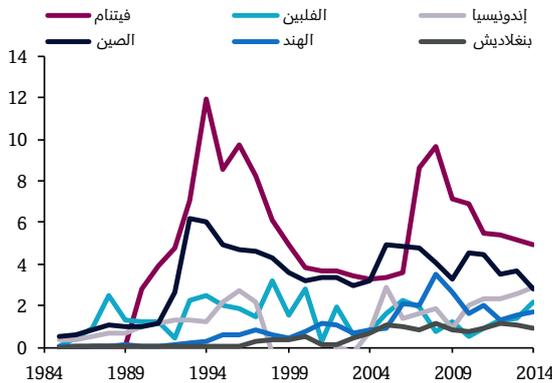
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

(الخصبة %)



الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



يعتمد اقتصاد فيتنام على التصدير مع كثافة سكانية تبلغ 91 مليون نسمة وقوة عاملة ذات قدرة تنافسية عالية

ظهرت فيتنام في مدى العقود الثلاثة الماضية كواحدة من قصص النجاح الاقتصادي في العالم. في عام 1986، ورداً على ضعف الأداء الاقتصادي، بدأت إصلاحات للتحويل من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. ومنذ ذلك الحين، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 6.6% دون أن تتأثر كثيراً بالأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 أو الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد تحقق ذلك النمو أساساً من خلال التركيز على الصناعات التحويلية كثيفة العمالة لغرض التصدير وقد أدت التركيبة السكانية التي يغلب عليها الشباب إلى نمو القوى العاملة في حين أدى استمرار عملية انتقال العمالة من المناطق الريفية إلى المدن إلى إبقاء الأجور عند معدلات تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساعد موقع فيتنام الجغرافي ووجودها على طرق التجارة في جنوب شرق آسيا وعلى مقربة من الصين على الاندماج في سلاسل التوريد لـ "مصنع آسيا". ونتيجة لذلك، نمت قيمة الصادرات السلعية من 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 1988 إلى 80.7% في عام 2014.

أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية وفتح الأسواق إلى دفع النمو

تتمتع فيتنام بأراضي خصبة، ونتيجة لذلك، لعبت الزراعة دوراً هاماً في الاقتصاد. ولكن منذ عام 1986، تمت إعادة هيكلة الاقتصاد مع تخصيص موارد أكبر إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، مثل استخراج النفط والغاز والتصنيع والخدمات. كما انفتح الاقتصاد أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما شجع على نقل المعرفة إلى القطاعات الاستراتيجية وتعزيز الإنتاجية. وأدى السماح للقطاع الخاص بالمنافسة إلى تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعات الغذائية للتصدير والقطاع المصرفي. وفي السنوات الأخيرة، واصلت الحكومة عملية تحرير الاقتصاد مع التركيز على خصخصة الشركات المملوكة للدولة. وتوجد حالياً خطط لبيع حصص في أكثر من 400 شركة.

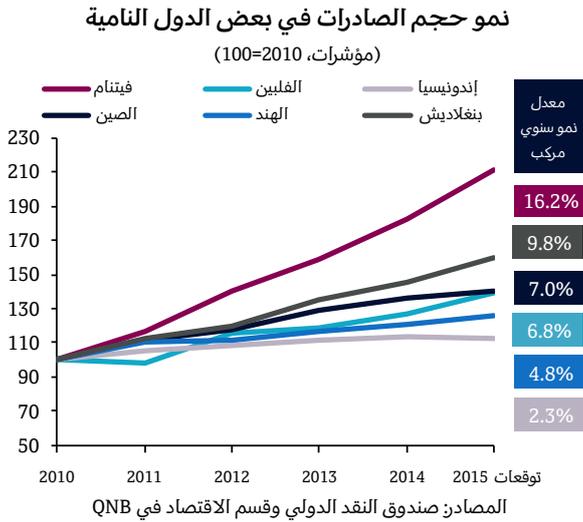
فيتنام واحدة من الوجهات الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

ينجذب المستثمرون الأجانب لفيتنام لوجود قوة عاملة ذات تنافسية عالية، وسوق محلية كبيرة، ولإستقرارها السياسي، وللظروف السليمة للاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال الآخذة في التحسن. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريجياً رفع القيود المفروضة على الملكية الأجنبية. وفي عام 2007، انضمت فيتنام لمنظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الآونة الأخيرة، تم رفع القيود المفروضة على الملكية الأجنبية في القطاع العقاري، وهو ما أفاد الأفراد الأجانب بصفة خاصة. وقد توجهت معظم استثمارات الشركات إلى تصنيع الملابس والمنسوجات والإلكترونيات والسلع الاستهلاكية. وعلاوة على ذلك، تتفاوض فيتنام حالياً بشأن مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة، بما في ذلك الشراكة عبر المحيط الهادي، وهو ما ينبغي أن يؤدي إلى اندماج أعمق مع الاقتصاد العالمي ومزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر

المستجدات الأخيرة

فيتنام دولة متميزة بين دول الاقتصادات الناشئة من حيث الأداء الاقتصادي

تفوقت فيتنام على نظيراتها من دول الاقتصادات الناشئة في السنوات الأخيرة من حيث نمو حجم الصادرات. فقد ارتفع حجم الصادرات بنسبة 16% في عام 2015 على الرغم من الأداء الضعيف في غيرها من الأسواق الناشئة. وجاء ذلك لعدد من الأسباب. أولاً، تجذب فيتنام استثمارات كبيرة في مجال تصنيع المواد البسيطة المنتجة للتصدير، وذلك بفضل الأجور التنافسية واتفاقيات التجارة الحرة. وتعطي هذا الأخيرة ميزة تنافسية للمستثمرين من حيث الوصول إلى الأسواق الكبيرة. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية مبدئية في نطاق الشراكة عبر المحيط الهادي في يوليو وأبرمت اتفاقية تجارة حرة أخرى مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ثانياً، حدوث عملية انتقال للصناعات البسيطة بغرض التصدير من الصين إلى فيتنام مع تحول الأولى إلى صناعات أكثر تعقيداً وارتفاع مستويات الأجور الصينية. وأخيراً، صمدت صادرات فيتنام أمام التباطؤ الاقتصادي العالمي لأن الطلب عليها يتسم بعدم المرونة نسبياً (المواد الغذائية، الملابس والنسيج، على سبيل المثال).



يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على خلفية الزيادة في الطلب المحلي وقوة الصادرات

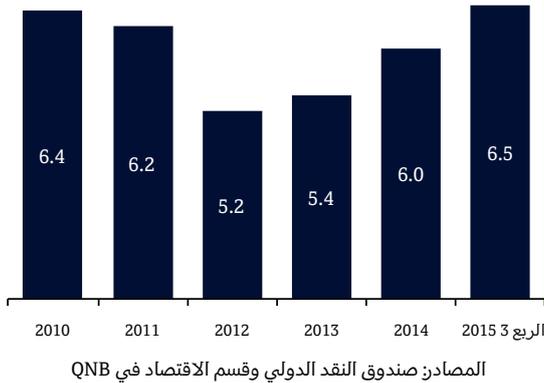
بالإضافة إلى النمو القوي في الصادرات، تزايد الطلب المحلي بفضل ارتفاع الأجور الحقيقية وانتعاش نمو الائتمان والعقارات. منذ عام 2011، انخفض معدل التضخم من مستويات عالية إلى الصفر تقريباً، وقاد ذلك إلى زيادة الدخل الحقيقي وارتفاع الاستهلاك المحلي. وقد استفادت من ذلك قطاعات مثل تجارة التجزئة. فقد ارتفعت مبيعات السيارات بنسبة 57% حتى الآن في عام 2015، بينما تخطط الشركة العملاقة فين غروب لفتح 2000 متجر للبيع بالتجزئة في العامين المقبلين. وفي نفس الوقت، تعمل قوة الصادرات على زيادة الدخل والاستثمار المحلي. ويؤدي الارتفاع في النشاط العقاري (زادت الأسعار 5-7% في الربع الثالث على أساس سنوي) إلى آثار إيجابية في الاستهلاك نتيجة الإحساس بالثراء رغم ما قد يترتب على ذلك من مخاطر حدوث تصحيح عقاري. وأخيراً، فإن السياسة المالية الحكومية ظلت توسعية وداعمة للنمو.

التضخم يتراجع تماشياً مع الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع الغذائية والنفط

تراجع معدل التضخم إلى 0.3% على أساس سنوي في نوفمبر 2015، مقارنة مع 4.1% في عام 2014. وتشكل المواد الغذائية 40% من سلة مؤشر أسعار المستهلك مع معدل تضخم بلغ 0.9%. ويعود تراجع التضخم إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد في أسعار المواد الغذائية العالمية في عام 2015 (-15%). في حين أدى انخفاض أسعار النفط إلى انكماش الأسعار في ثاني أكبر مكونين في سلة أسعار المستهلك وهما النقل والاتصالات (9% من السلة) والإسكان والمرافق العامة (10%). أما المكونات الأخرى في سلة أسعار المستهلك (مثل الملابس والمعدات المنزلية والتعليم والصحة) فقد سجلت معدل تضخم بنسبة 2.5% في نوفمبر، مقارنة مع 4.4% في عام 2014. كما أن انخفاض التضخم في أسعار الضروريات مثل الغذاء والسكن يؤثر إيجابياً على الدخل القابل للإنفاق، ويدعم الاستهلاك المحلي.

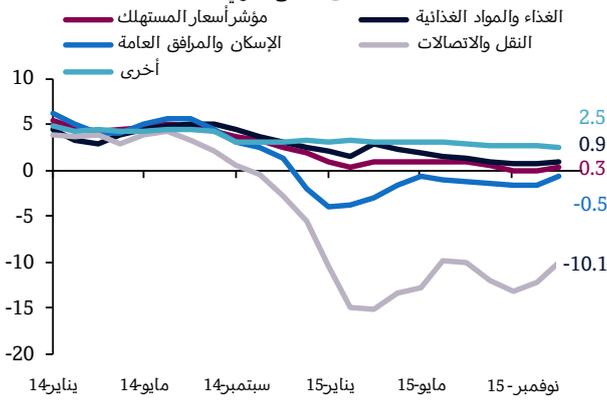
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)



التضخم

(%، على أساس سنوي)



ارتفاع عجز الموازنة يدفع بالدين العام لأعلى

في 2012-2014، بلغ متوسط عجز الموازنة 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لصندوق النقد الدولي، وهذا أعلى بكثير من المتوسط التاريخي البالغ حوالي 2%. وقد نشأ هذا العجز في عام 2012 نتيجة لخفض معدلات الضريبة على الشركات فضلاً عن خفض التعريفات الجمركية والإعفاءات. بينما انخفضت الإيرادات بشكل أكبر في 2014-2015 نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية (شكل النفط 12% من إجمالي الإيرادات الحكومية في 2013). ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن العجز في الميزانية قد اتسع إلى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وقد أدى العجز المستمر في الموازنة إلى ارتفاع نسبة الدين من 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى أكثر من 60% حالياً. وفي حين أن معظم الدين العام مقوم بالعملة المحلية (62%) لكن أكثر هذه المديونيات قصيرة الأجل (53% من الديون ستصبح مستحقة الدفع خلال السنوات الخمس المقبلة). وقد أرب صندوق النقد الدولي عن قلقه بشأن ارتفاع مستوى الدين العام.

ارتفاع سعر الصرف يحد من القدرة التنافسية

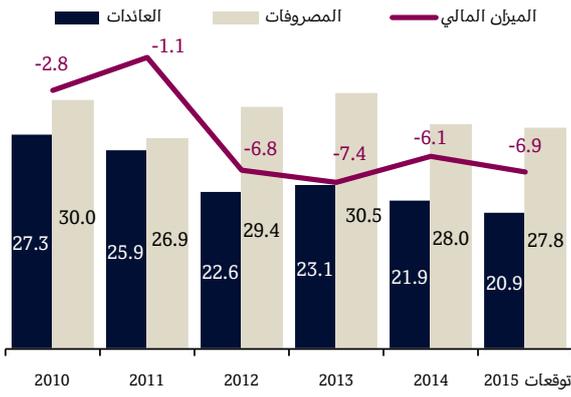
يستهدف بنك فيتنام المركزي سعر صرف يومي مقابل الدولار الأمريكي بحيث يتحرك هذا السعر ضمن نطاق تداول. وتاريخياً، عمل بنك فيتنام المركزي على إضعاف الدونغ الفيتنامي تدريجياً مقابل الدولار الأمريكي في محاولة للحفاظ على قدرته التنافسية. وحيث أن الصين هي أكبر شريك تجاري (20% من التجارة)، فإن فيتنام تتأثر بتغيرات اليوان الصيني. في أغسطس، واستجابة لانخفاض قيمة اليوان الصيني بنسبة 4.7%، قام بنك فيتنام المركزي بتخفيض قيمة الدونغ مقابل الدولار الأمريكي ووسع نطاق التداول من 1% إلى 3%. وفي حين انخفضت قيمة الدونغ مقابل الدولار الأمريكي في 2015، إلا أنها تعززت مقابل العملات الأخرى، ما أدى إلى تآكل القدرة التنافسية للدونغ الفيتنامي، والتي تقاس بـ "سعر الصرف الحقيقي الفعال". ويعرف سعر الصرف الحقيقي الفعال بأنه عبارة عن سعر صرف العملة مقابل سلة من العملات مع الأخذ في الاعتبار اختلاف معدلات التضخم. ويفسر الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال للدونغ جزئياً اتساع العجز التجاري لفيتنام، وقوة الطلب المحلي، وانخفاض التضخم.

تخترت فوائض الحساب الجاري في النصف الأول مع تنامي الواردات بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

على الرغم من النمو القوي للصادرات، انخفض الميزان التجاري إلى عجز في عام 2015. وزادت الواردات عن الصادرات، حتى وصلت إلى نسبة 96% من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة من نسبة 87% في عام 2014. وكان المجال الأسرع نمواً هو مجال الآليات والمعدات في قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تدفقت الاستثمارات الأجنبية بسبب توقع ارتفاع الطلب المحلي والخارجي نتيجة الموافقة على اتفاقيات الشراكة عبر المحيط الهادي وما يترتب على ذلك من ارتفاع لواردات السلع الرأسمالية. ومن حيث الصادرات، فقد ألغى انخفاض أسعار النفط الأثر الإيجابي لارتفاع حجم الصادرات البترولية. وفيما تبقى من الحساب الجاري، فإن تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى خارج فيتنام تقابلها تدفقات قادمة من تحويلات العاملين في الخارج. وسجل حساب رأس المال والحساب المالي فائضاً كبيراً في النصف الأول بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى. ولكن جاءت مقابل ذلك الفائض تدفقات خارجة وقعت تحت بند السهو والخطأ ربما تتعلق بالتقليل من قيمة تدفقات الاستثمار للخارج أو التغيرات في حيازات الأسر من النقد الأجنبي. ونتيجة لذلك، فإننا نقدر بأن الاحتياطيات الدولية قد تراجعت قليلاً هذا العام إلى نحو 2.1 أشهر من غطاء الواردات المحتمل.

العجز المالي

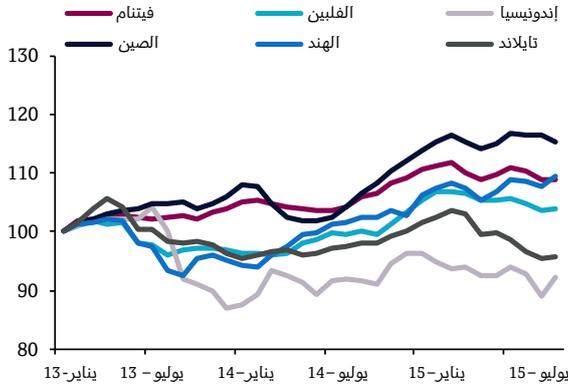
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مقارنة أسعار الصرف الحقيقية الفعالة

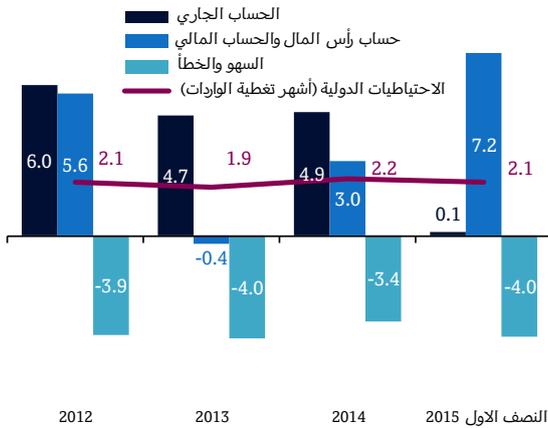
(مؤشرات، يناير-13=100)



المصادر: جي بي مورغان وقسم الاقتصاد في QNB

ميزان المدفوعات

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: بنك التنمية الآسيوي، وبنك فيتنام المركزي، وقسم الاقتصاد في QNB

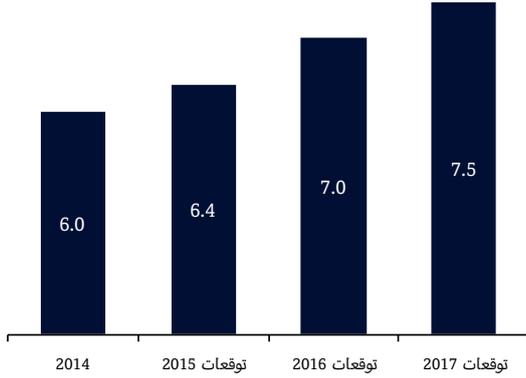
آفاق الاقتصاد الكلي (2015 - 2017)

قد يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع استكمال اتفاقيات التبادل التجاري الحر وفي ظل تحسن أكبر في الظروف المحلية

تتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 7.0% في عام 2016 وإلى 7.5% في عام 2017 مع استمرار تأثير العوامل الإيجابية المحفزة للصادرات (مثل انخفاض مستوى الأجور وتحويل سلاسل الإنتاج من الصين إلى فيتنام). وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالفعل بعد توقيع اتفاقيات التبادل التجاري في عام 2015، غير أن التحفيز الأقوى للنمو والصادرات سيأتي بمجرد دخول اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي حيز التنفيذ في عام 2017 على الأرجح. كما من المتوقع أن يظل الطلب المحلي قوياً نتيجة تعزيز المداخيل من توسع قطاع الصادرات. بينما قد يدعم قطاع الإسكان (الذي ما زال في مراحل انتعاشه الأولى) الاستثمار ومزاج المستهلكين. وأخيراً، يعقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني في مطلع عام 2016 من أجل تعيين قيادة جديدة. ولا يتوقع حدوث تغييرات كبيرة، ولكن حالة الترقب التي تسبق المؤتمر قد تؤول للاستثمارات التي قد تنطلق بعد المؤتمر، مما سيحفز النمو خلال النصف الثاني من عام 2016 وفي عام 2017.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)



المصادر: إدارة الإحصاء العامة في فيتنام وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

تقديرات لمتوسط المكاسب من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادي ما بين 2016 و2025

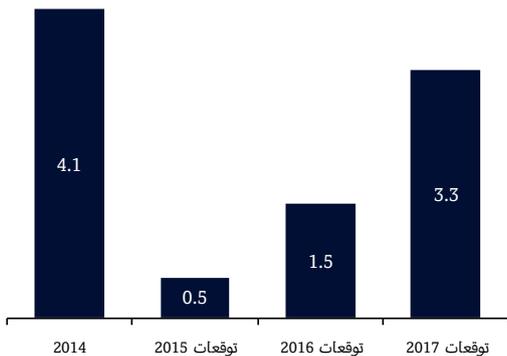
(% إضافة للنمو على السيناريو الأساسي)

البلد	أحجام الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
فيتنام	2.5%	1.00%
ماليزيا	1.1%	0.55%
اليابان	1.1%	0.20%
نيوزيلندا	0.7%	0.20%
بيرو	0.6%	0.12%
الولايات المتحدة	0.4%	0.04%
سنغافورة	0.4%	0.19%
المكسيك	0.4%	0.05%
أستراليا	0.3%	0.05%
بروناي	0.3%	0.09%
تشيلي	0.2%	0.09%
كندا	0.2%	0.04%

المصادر: Petri (2015), "Understanding the Estimated Gains from Trade Pacts" وقسم الاقتصاد في QNB

التضخم

(% تغيير، متوسط سنوي)



المصادر: إدارة الإحصاء العامة في فيتنام وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

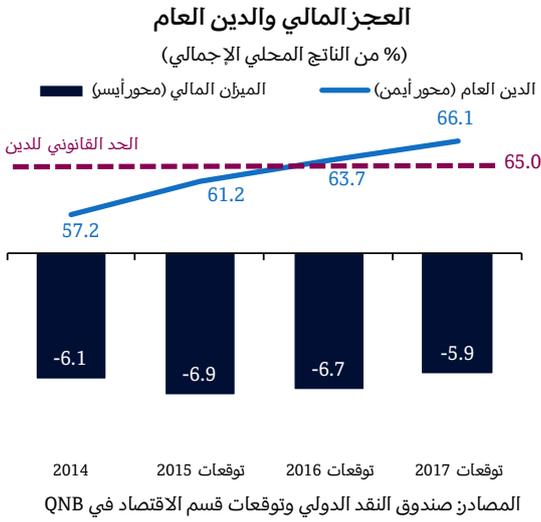
من شأن اتفاقيات التبادل التجاري الحر إعطاء دفعة كبيرة للاقتصاد

فيتنام دولة عضو في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، كما أنها تتفاوض بشأن عدد من اتفاقيات التبادل التجاري الأخرى ووقعت اتفاقية للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. وتضم اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي 12 بلداً تطل على المحيط الهادي وتمثل اقتصاداتها 37% من الناتج الإجمالي العالمي و26% من التجارة العالمية. وهي أكبر اتفاقية تجارية خلال عقدين. وقد تم توقيع اتفاقية مبدئية في يوليو، لكنها بحاجة إلى مصادقة البرلمان الوطنية. وإذا تمت المصادقة على الاتفاقية، وهو المرجح، فإن من شأنه تعزيز قدرة فيتنام على الوصول إلى أسواق أكبر (الولايات المتحدة واليابان) مما سيحفز الصادرات. وبشكل استباقي، فقد بدأ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على فيتنام. فقد أعلنت شركة سامسونغ عن استثمار 6 مليارات دولار في مصانع إنتاج الهواتف الذكية وأجهزة التلفزيون. كما تقوم شركات إل جي ومايكروسوفت وإنتل بتوسيع توابعها بفيتنام. وتشهد الاستثمارات الأجنبية من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والولايات المتحدة ارتفاعاً في قطاعي الملابس والنسيج. ومن المتوقع أن تضيف اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي 1.0% في المتوسط لنمو الناتج المحلي الحقيقي و2.5% إلى حجم الصادرات كل سنة لمدة عشرة أعوام. ونقدر أن يكون التحفيز الناشئ عن اتفاقيات التبادل التجاري قد أضاف 0.5% لنمو الناتج المحلي الحقيقي في عام 2015، مع توقعات بإضافات أكبر في الفترة 2016-2017.

من المتوقع أن يتحرك معدل التضخم متماشياً مع أسعار السلع العالمية وارتفاع الطلب

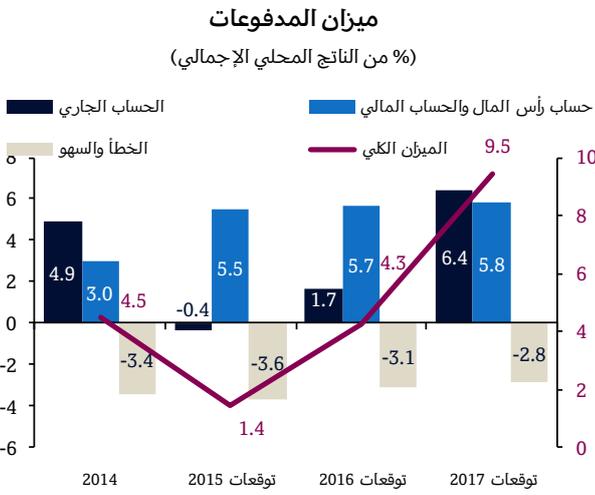
يتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وارتفاع سعر الصرف الفعلي إلى الإبقاء على التضخم منخفضاً عند 1.5% في عام 2016. وتتوقع أن تظل أسعار النفط دون تغيير كبير، في المتوسط، مما سيؤدي إلى استقرار التضخم في قطاعات المنازل والخدمات والنقل. ويتوقع البنك الدولي انخفاضاً أقل حدة في أسعار المواد الغذائية العالمية مما قد ينتج عنه ارتفاع طفيف في أسعار المواد الغذائية الفيتنامية. وقد يرتفع التضخم في قطاعات أخرى بسبب الطلب المحلي القوي وانخفاض البطالة التي تراجعت إلى 2.5% في 2015 والذي سيؤدي مع الوقت إلى ارتفاع الأجور وزيادة التضخم. في 2017، تتوقع أن يرتفع التضخم إلى 3.3% بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار النفط، واستمرار تراجع البطالة في سوق العمل، وزيادة أكبر في الطلب المحلي.

من المتوقع أن يؤدي عجز الموازنة إلى تجاوز الدين العام للحد القانوني في عام 2017



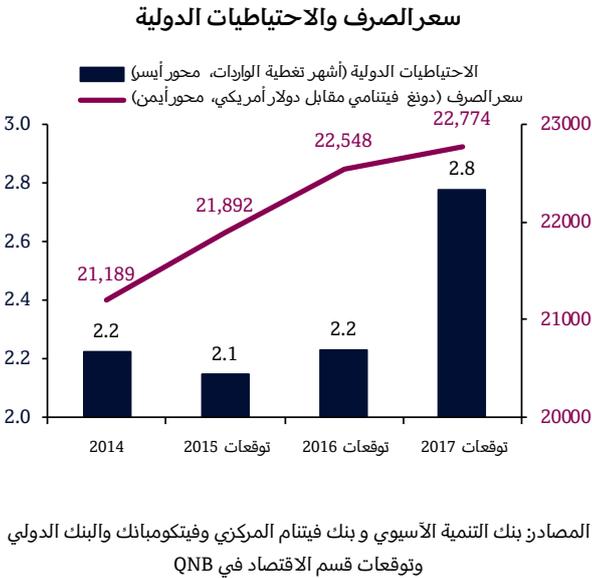
من المتوقع أن يتراجع عجز الموازنة إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017، وهو مستوى مرتفع نسبياً. ومن شأن العائدات أن ترتفع مع ارتفاع النمو الاقتصادي وتعافي أسعار النفط في عام 2017. ومع المحتمل أن تقوم الحكومة باحتواء الإنفاق مع اقتراب الدين العام (-61% من الناتج المحلي الإجمالي) من الحد القانوني (65%). رغم ذلك، تتوقع أن يتم تجاوز الحد القانوني للدين في عام 2017 ومن المنتظر أن تقوم الحكومة إما برفع الحد أو تجاهله لعدم وجود بدائل جيدة للأسباب التالية. أولاً، تراجع الإنفاق بشكل أكثر حدة مما هو متوقع سيؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد. ثانياً، برنامج خصخصة الشركات المملوكة للدولة لا زال متأخراً ومن غير المحتمل أن ترتفع العائدات بشكل كبير. ثالثاً، مستوى احتياطي النقد الأجنبي منخفض وبالتالي من غير المرجح استخدامه لتقليص الدين. وتتوقع أن يكون لضبط الأوضاع المالية تأثير صغير على النمو في 2016، لكن تأثيره سيكون أكبر في 2017 مع كبح الإنفاق.

قد يؤدي ارتفاع الواردات إلى عجز في الحساب الجاري في عام 2015، ليتم سد هذا العجز بزيادة الصادرات في الفترة 2016-2017



قد يسجل الحساب الجاري عجزاً في عام 2015 بسبب ارتفاع الواردات. فقد شجعت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التصنيع مما أدى إلى زيادة الواردات من الآليات والمعدات. في عام 2016، تتوقع فائضاً صغيراً في الحساب الجاري مع تراجع نمو الواردات وارتفاع الصادرات بفضل اتفاقيات التبادل التجاري. بينما في عام 2017، تتوقع دخول اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي حيز التنفيذ، مما سيدعم الصادرات ويؤدي إلى فائض أعلى في الحساب الجاري. كما أن التدفقات القوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع التصنيع الموجه للتصدير سيدعم استقرار فائض الحساب الرأسمالي والمالي. ومن المتوقع أن يصمد الحساب الرأسمالي والمالي أمام مشكلة هروب رؤوس الأموال التي أصابت الأسواق الناشئة الأخرى وذلك لأسباب عديدة. أولاً، استقرار بيئة الاقتصاد الكلي. ثانياً، هيمنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التدفقات الرأسمالية وهي ليست عرضة للهروب. ثالثاً، خضوع الحساب الرأسمالي لقيود شديدة. من المحتمل أن يكون هروب رؤوس الأموال عن تحت بند السهو والخطأ مرتبطاً بظاهرة الدولار، والتي تتوقع أن تتراجع مع تباطؤ وتيرة التراجع في قيمة الدونغ الفيتنامي.

من المرجح أن يتم خفض قيمة الدونغ الفيتنامي مقابل الدولار الأمريكي للحفاظ على تنافسية الصادرات

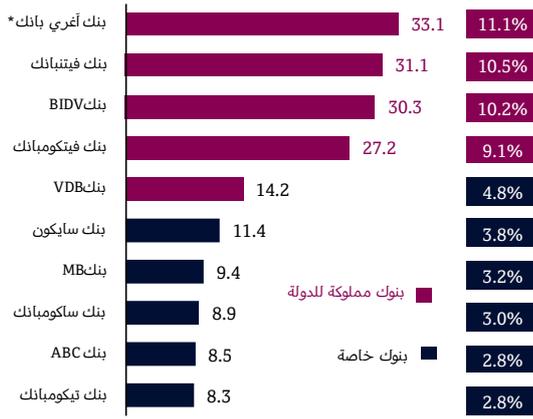


من المحتمل أن يتم خفض قيمة الدونغ الفيتنامي مقابل الدولار الأمريكي لعدة أسباب. أولاً، تراجع الميزان التجاري إلى مستوى العجز مما يعزز من أهمية التنافسية. ثانياً، من شأن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، خصوصاً في عام 2016، أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، من المرجح أن ترتفع قيمة الدونغ الفيتنامي مقابل عملات الشركاء التجاريين ذات سعر الصرف العائم، إلا إذا تم خفض قيمته مقابل الدولار. ثالثاً، قامت الصين خلال شهر ديسمبر بربط عملتها بسلة من العملات بدلاً من ربطها بالدولار الأمريكي وحده، مما يعني أن قيمة اليوان الصيني قد تنخفض مقابل الدولار الأمريكي. وقد يدفع هذا الأمر بنك فيتنام المركزي أيضاً إلى خفض قيمة عملته مقابل الدولار الأمريكي، كما حصل في 2015. رابعاً، يحد انخفاض مستوى الاحتياطيات الدولية من قدرة بنك فيتنام المركزي على دعم الدونغ أمام الدولار في حال حدوث عجز خارجي. وأخيراً، سيساعد خفض قيمة الدونغ على رفع التضخم إلى معدل 5% المستهدف. من المرجح أن تتباطأ وتيرة خفض قيمة العملة في 2017 مع اقتراب بنك الاحتياطي الفيدرالي من إنهاء جولات تشديد السياسة النقدية، وزيادة الاحتياطيات الدولية بفضل قوة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع التضخم.

القطاع المصرفي

أكبر البنوك حسب الأصول

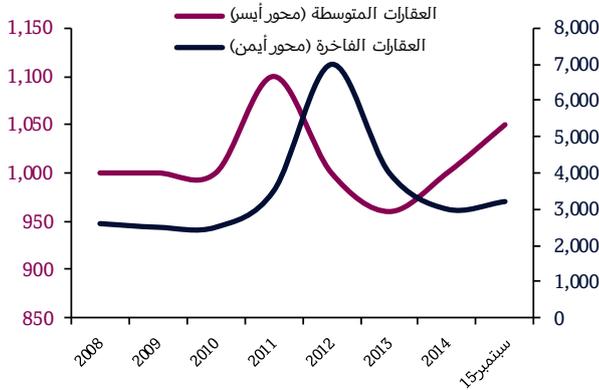
(كما في نهاية 2014، مليار دولار أمريكي، حصة سوقية، %)



المصادر: بانكسوب وقسم الاقتصاد في QNB. * كما في 2013

أسعار العقارات السكنية الجديدة في هانوي

(دولار أمريكي للمتر المربع)



المصادر: Colliers International وقسم الاقتصاد في QNB

عمليات الاندماج في القطاع المصرفي

2011	إندماج بنوك فيكومبانك وفتبانك وسايغون بانك
2011	حيازة بنك ميزوهو 15% من أسهم بنك فيتكومبانك
2011	حيازة بنك ماكوبرا كابتال 14% من بنك سايبون التجاري
2012	بيع ANZ حصة 9.6% من بنك ساكومبانك
2012	حيازة بنك سايبون هانوي بنك هاويبانك
2012	حيازة بنك طوكيو ميتسوبيشي 20% من أسهم بنك فيتبانك
2013	إندماج بنك ويستبانك وبنك PVFC لتشكيل بنك PV كومبانك
2013	إندماج بنك دابا وبنك HD
2013	بيع بنك OCB سنغافورة 15% من بنك VP
فبراير 2015	حيازة البنك المركزي الفيتنامي بنك VNCB مجاناً وإسناد الإدارة لبنك فيتكومبانك
أبريل 2015	حيازة البنك المركزي الفيتنامي بنك أوسبان مجاناً وإسناد الإدارة لبنك فيتبانك
مايو 2015	إندماج بنك BIDV مع بنك ميكونغ للإسكان
يوليو 2015	حيازة البنك المركزي الفيتنامي بنك GP مجاناً وإسناد الإدارة لبنك فيتبانك
أغسطس 2015	إندماج بنك ماريتيم وبنك ميكونغ للتنمية
أكتوبر 2015	إندماج بنك ساكومبانك وبنك ساوذر

المصادر: ستاندر أند بورز ورويترز وقسم الاقتصاد في QNB

البنوك الكبيرة مملوكة للدولة ومعرضة بشكل كبير نسبياً للشركات المملوكة للدولة

هناك 40 بنكاً في فيتنام، لكن تسيطر أربعة بنوك على القطاع وهي مملوكة في غالبيتها للدولة وتستحوذ على 41% من أصول القطاع المصرفي. وتم تأسيس البنوك الحكومية في الأصل كمؤسسات حكومية متخصصة في الائتمان وهي لا تزال نسبياً معرضة للشركات المملوكة للدولة التي تمثل 20 إلى 30% من محافظ قروضها. كما تخضع البنوك الحكومية لتعليمات السياسة الحكومية وتوجيهات بنك فيتنام المركزي لتقديم أسعار فائدة منخفضة للقطاعات ذات الأولوية. وإلى جانب البنوك الحكومية، هناك خمسة بنوك أجنبية بالكامل، وخمسة بنوك محلية/أجنبية مشتركة، والباقي هو عبارة عن بنوك خاصة. يبلغ سقف الملكية الأجنبية 30% (20% للمستثمر الاستراتيجي و15% للمستثمر غير الاستراتيجي) لكن من المتوقع أن ترفع الحكومة هذا السقف.

أدى انهيار أسعار العقارات إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، لكن أسعار العقارات بدأت في التعافي

تعافى القطاع المصرفي من فترة انهيار العقارات ما بين 2011 و2012 عندما تراجعت الأسعار بشكل حاد وأدت إلى زيادة القروض المتعثرة. ارتفعت النسبة الرسمية للقروض المتعثرة إلى 4.5% من إجمالي القروض بنهاية عام 2013 قبل أن تتراجع إلى 3.7% في منتصف عام 2015. لكن نسبة القروض متعثرة السداد هي أعلى في الواقع. فقد مكنت معايير المحاسبة في فيتنام البنوك من إعادة هيكلة القروض المتعثرة كأصول أخرى مثل حسابات القروض التي عليها ملاحظات (حوالي 3% من إجمالي القروض). كما تم تأسيس بنك تحت اسم الشركة الفيتنامية لإدارة الأصول في عام 2013 لتأخذ القروض المتعثرة خارج الميزانية العمومية للبنوك. لكن لا تزال هذه الديون بحاجة إلى الشطب من قبل البنوك خلال العشر سنوات المقبلة. وتبلغ نسبة القروض المحولة للشركة حوالي 3.4% من إجمالي القروض، وبالتالي تبلغ نسبة القروض المتعثرة نسبة عالية ~10% من القروض في منتصف عام 2015 (إذا أضفنا القروض المتعثرة وحسابات القروض التي عليها ملاحظات والقروض المحولة للشركة الفيتنامية لإدارة الأصول) رغم كونها تشهد انخفاضاً تدريجياً.

يعيش القطاع المصرفي حالياً مرحلة اندماج بين البنوك

يدعم بنك فيتنام المركزي عمليات الاندماج والاستحواذ والشركات الاستراتيجية من أجل إعادة هيكلة ورسملة القطاع المصرفي بهدف الإبقاء على 15 بنكاً فقط بحلول عام 2017. ويتم دمج البنوك التي تأثرت بانهايار قطاع العقارات مع بنوك أكثر قوة حيث قام بنك فيتنام المركزي بحيازة ثلاثة بنوك ضعيفة في 2015، وهناك فرص للبنوك الأجنبية. على سبيل المثال، حاز بنك طوكيو ميتسوبيشي على 20% من الأسهم في بنك فيتبانك. وفي شهر فبراير، دخل قانون حيز التنفيذ يمنع البنوك المحلية من: (أ) امتلاك أكثر من 5% من الأسهم في بنوك أخرى، و(ب) امتلاك أسهم في أكثر من بنكين آخرين. ومن شأن ذلك تشجيع الاندماج والشركات الاستراتيجية. ويجري حالياً الترتيب لأربع عمليات اندماج (بنك فيتبانك مع بنك PGBank وبنك ساكومبانك مع بنك ساوذر وبنك ماريتيم بانك مع بنك ميكونغ للتنمية، وبنك فيتكومبانك الذي يقال أنه بصدد البحث عن هدف مناسب).

أدى تعافي قطاع العقارات وتحسن ظروف السيولة إلى تحفيز نمو الائتمان

ارتفع نمو الائتمان إلى 19.2% على أساس سنوي في سبتمبر 2015 من 14.2% في عام 2014. بعد انهيار قطاع العقارات، قامت البنوك بتضييق فرص التمويل مما أدى إلى تباطؤ نمو الائتمان فيما ظل نمو الودائع قوياً. نتيجة لذلك، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع من 110% في 2011 إلى 89% في عام 2014. لكن هذه العملية قد انتهت الآن وبدأ نمو الائتمان في الارتفاع، كما بدأت نسبة القروض إلى الودائع ترتفع رغم أنها لا تزال منخفضة (91% في سبتمبر). ويشهد نمو الودائع حالياً تأخراً بالمقارنة مع نمو الائتمان وذلك لسببين رئيسيين. أولاً، تم خفض أسعار الفائدة لبنك فينتام المركزي في ظل انخفاض التضخم، مما أدى إلى تراجع مستوى الودائع. ثانياً، يتم حالياً استثمار بعض المدخرات في قطاع العقارات. وبلغ العائد على السهم في البنوك التسعة المدرجة نسبة 10.9% في الربع الثالث من عام 2015 بدون تغيير عموماً منذ عام 2014 حيث قوبل التأثير الإيجابي لارتفاع نمو الائتمان وتراجع القروض المتعثره بارتفاع المخصصات مقابل القروض المتعثرة. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 11.8% في عام 2012، لكن إفصاح البنوك عن رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر ظل محدوداً منذ ذلك الحين.

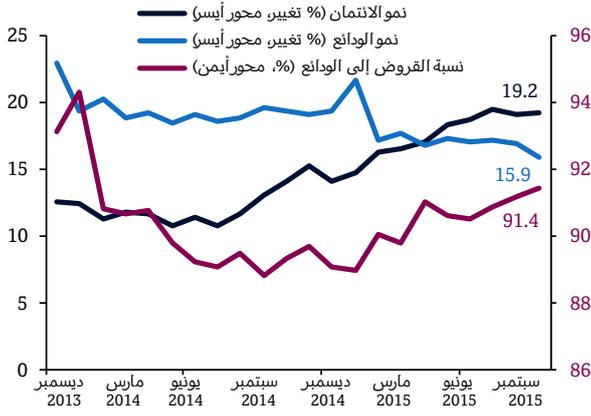
ارتفع نمو القروض في أغلب القطاعات خلال السنة الماضية، باستثناء الزراعة

كان أهم دافع وراء نمو الائتمان خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 هو "الأنشطة الأخرى" التي تستحوذ على 35% من مجموع الائتمان وساهمت بنسبة 11.4% من النمو الإجمالي للائتمان الذي بلغ 19.2%. وتضم الأنشطة الأخرى بشكل أساسي القروض الشخصية والقروض المقدمة لقطاعي العقارات والخدمات المالية اللذان شهدا تسارعاً مع ارتفاع النمو الاقتصادي وزيادة الدخل. وكانت أهم القطاعات الأخرى المساهمة في نمو الائتمان هي التجارة (2.4%) بفضل قطاع التجارة القوي، والبناء (1.9%) مع تعافي قطاع العقارات، والصناعة (1.6%). في حين ساهم الإقراض لقطاع الزراعة بنسبة 1.2% في نمو الائتمان حيث تباطأ الائتمان لهذا القطاع خلال العام الماضي.

من المتوقع أن يستمر القطاع المصرفي في التعافي مع تفوق نمو الائتمان على نمو الودائع

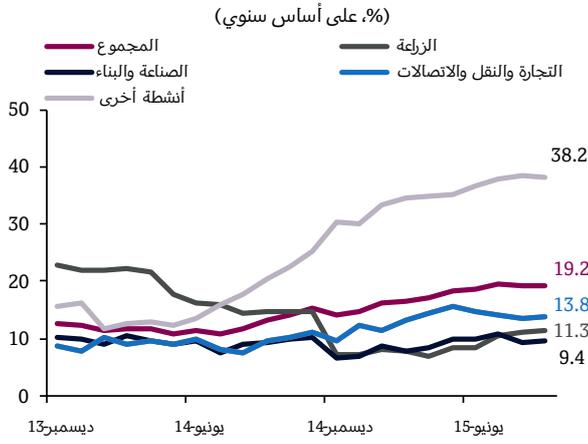
تتوقع أن يتواصل تسارع نمو القروض في ظل الطلب القوي على الائتمان المدعوم بارتفاع النمو الاقتصادي وزيادة المداخيل. كما تتوقع أن تنمو الودائع بوتيرة أبطأ قليلاً من نمو الائتمان حيث يستمر انخفاض الفائدة على الودائع في تشجيع المدخرين على الاستثمار في بدائل للودائع المصرفية. ونتيجة لذلك، تتوقع أن ترتفع نسبة القروض إلى الودائع بشكل قوي، رغم أنها ستظل تحت نسبة 100%. من المرجح أن تستمر القروض المتعثرة في الانخفاض مع تعافي الاقتصاد، لكن من غير المحتمل أن تتحسن الربحية في ظل مواصلة البنوك في زيادة المخصصات مقابل القروض المتعثرة حيث أن هذه المخصصات تحت المستوى المطلوب حالياً.

القروض والودائع



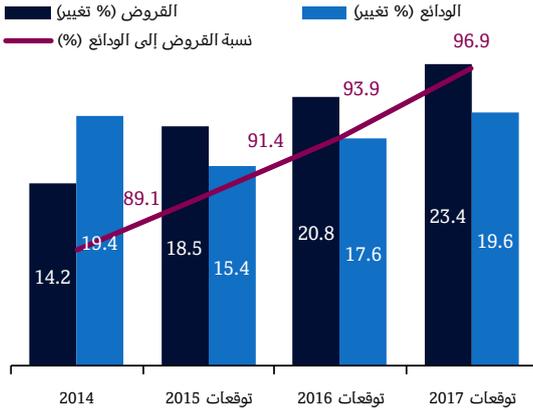
المصادر: بنك فينتام المركزي وقسم الاقتصاد في QNB

نمو الإقراض حسب القطاع



المصادر: بنك فينتام المركزي وقسم الاقتصاد في QNB

آفاق القروض والودائع



المصادر: بنك فينتام المركزي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

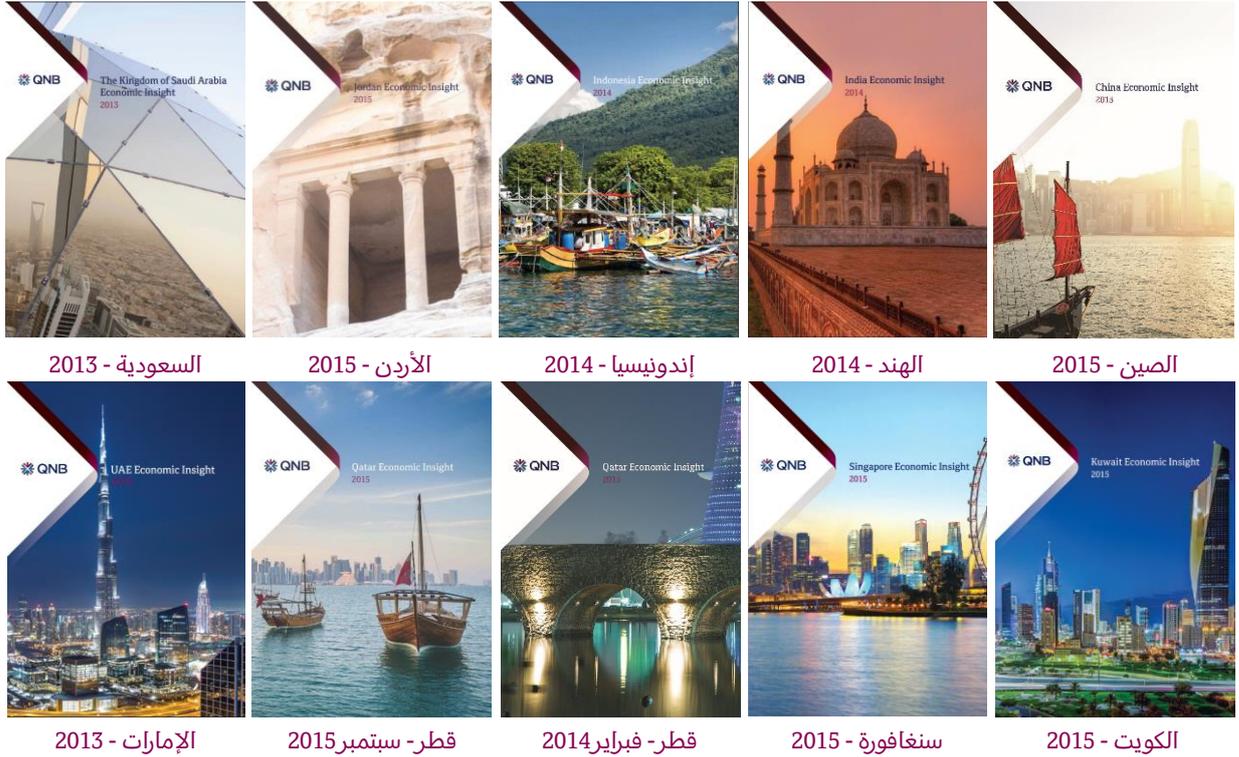
المؤشرات الرئيسية

توقعات 2017	توقعات 2016	توقعات 2015	2014	2013	2012	2011	2010	
7.5	7.0	6.4	6.0	5.4	5.2	6.2	6.4	مؤشرات القطاعات الحقيقية
222.8	202.8	192.3	185.8	170.5	155.6	134.6	112.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
9.9	5.5	3.5	9.0	9.6	15.6	19.4	11.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
6.7	6.2	5.9	5.7	5.3	5.0	4.7	4.4	النمو (%)
3.3	1.5	0.5	4.1	6.6	9.1	18.7	9.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
-5.9	-6.7	-6.9	-6.1	-7.4	-6.8	-1.1	-2.8	تضخم أسعار المستهلكين (%)
21.3	20.8	20.9	21.9	23.1	22.6	25.9	27.3	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
27.1	27.5	27.8	28.0	30.5	29.4	26.9	30.0	الإيرادات
66.1	63.7	61.2	57.2	52.6	48.6	46.5	48.1	المصروفات
6.4	1.7	-0.4	4.9	4.7	6.0	0.2	-3.8	الدين العام
2.4	-2.8	-5.3	-0.2	-1.0	0.7	-6.3	-10.8	القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
112.7	99.1	90.8	86.9	83.9	80.0	78.7	71.1	ميزان الحساب الجاري
110.3	102.0	96.1	87.2	84.9	79.3	85.0	81.8	ميزان السلع والخدمات
4.0	4.5	4.9	5.2	5.7	5.3	6.5	7.0	الصادرات
5.8	5.7	5.5	3.0	-0.4	5.6	4.8	5.5	الواردات
-2.8	-3.1	-3.6	-3.4	-4.0	-3.9	-4.1	-3.3	حسابات جارية أخرى
2.8	2.2	2.1	2.2	1.9	2.1	1.3	1.3	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
35.9	39.5	40.1	38.8	38.4	38.0	39.4	39.8	الخطأ والسهو
8.9	8.7	4.2	17.7	18.8	18.5	12.1	33.3	الاحتياطيات الدولية (أشهر تغطية الواردات)
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	5.1	6.8	9.0	14.0	13.4	الدين الخارجي
22,774	22,548	21,892	21,189	21,017	20,859	20,649	19,131	المؤشرات النقدية
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	8.2	16.4	17.7	نمو النقد وشبه النقد
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3.3	3.6	4.1	2.8	2.1	الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور)
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	11.8	12.9	11.3	سعر الصرف دولار أمريكي: دونغ فيتنامي (متوسط)
19.6	17.6	15.4	19.4	23.0	17.9	12.4	36.3	المؤشرات المصرفية (%)
23.4	20.8	18.5	14.2	12.5	9.2	14.3	32.5	العائد على حقوق المساهمين
96.9	93.9	91.4	89.1	93.1	101.8	109.9	108.0	نسبة القروض المتعثرة
93.5	92.5	91.6	90.7	89.7	88.8	87.8	86.9	نسبة كفاية رأس المال
1.0	1.0	0.9	1.1	1.1	1.1	1.0	1.1	نمو الودائع
2.5	2.5	2.5	3.4	3.6	3.2	3.6	4.3	نمو الائتمان
								نسبة القروض إلى الودائع
								بنود المذكرة
								السكان (مليون)
								النمو (%)
								البطالة (%)

المصادر: البنك الآسيوي للتنمية، وبنك فيتنام للاستثمار والتنمية، وبلوميرغ، والإدارة العامة الفيتنامية للإحصاء، وصندوق النقد الدولي، وبنك فيتنام المركزي، ووزارة المالية، والبنك الدولي، وبنك فيتكومبانك، وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



تقارير قطر

الراصد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

تباين السياسات النقدية سيقود لتراجع قيمة اليورو مستقبلاً
تقييم سياسة ربط عملات مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي
إندونيسيا بين مطرقة الصين وسندان بنك الاحتياطي الأمريكي
تقرير حول أداء سياسة آينوميكس الاقتصادية
هل بإمكان اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي إنعاش التجارة العالمية؟
نيجيريا: التحديات والفرص
هل بدأ معروض النفط الأمريكي في التكيف مع انخفاض الأسعار؟
هل ستمثل الأسواق الناشئة الموجة الثالثة من الأزمة المالية العالمية؟
النمو الاقتصادي في قطر يتسارع على الرغم من تراجع أسعار النفط
تريث بنك الاحتياطي الفيدرالي منح الأسواق الناشئة فرصة محدودة لالتقاط الأنفاس
معدلات النمو في كينيا عالية لكن المخاطر مرتفعة
الأسواق قد تدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي لتأجيل رفع أسعار الفائدة
المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال قد لا يزداد بالمقدار المخطط له
التضخم في قطر يُتوقع أن يبلغ أدنى مستوياته في 2015
التداعيات العالمية لخفض قيمة العملة الصينية
الصين تصطاد ثلاثة عصافير بحجر "اليوان"
أسعار النفط مرشحة للبقاء على انخفاض لفترة أطول
يتوقع للصين أن تحقق النمو المستهدف بالرغم من تقلبات سوق الأسهم
استمرار انخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية في قطر

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

المملكة المتحدة
51 شارع غروسفينور
لندن W1K 3HH
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

موريتانيا
سيتي ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: +222 45249651
الفاكس: +222 4524 9655
QNBmauritania@qnb.com

الصين
الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري أفينو،
منطقة بودونغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: +8621 6877 8980
الفاكس: +8621 6877 8981
QNBchina@qnb.com

فيتنام
مركز سايجون للتجارة - الطابق 31
شارع 37 تون دال تانج، المنطقة 1
مدينة هو تشي منه
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 939 100 082
QNBvietnam@qnb.com

عمان
مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمز البريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

فرنسا
65 شارع دليتا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

اليمن
مبنى QNB
شارع الزيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNBYemen@qnb.com

سنغافورة
ثري تيماسيك أفينو
01-27، برج سينتينال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBsingapore@qnb.com

إيران
المكتب التمثيلي
بناية نفال - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: +98 21 88 889 814
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBiran@qnb.com

جنوب السودان
جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBsouthsudan@qnb.com

الكويت
برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7031
QNBkuwait@qnb.com

السودان
طريق أفريقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 48 6666
QNBsudan@qnb.com

لبنان
شارع أحمد شوقي
مبنى كاييتال بلازا
ميناء الحصن سوليدير- بيروت
لبنان
الهاتف: +961 1 762 222
الفاكس: +961 1 377 177
QNBLebanon@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Privée
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAH.LI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندرال سودريمان كاف.
53-52 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616